

التحرير والتنوير

و (من) في قوله (من خلاف) ابتدائية في موضع الحال من (أيديهم وأرجلهم) فهي قيد للقطع أي أن القطع يبتدئ في حال التخالف وقد علم أن المقطوع هو العضو المخالف فتعين أنه مخالف لمقطوع آخر وإلا لم تنصور المخالفة فإذا لم يكن عضو مقطوع سابق فقد تعذر التخالف فيكون القطع للعضو الأول آنفا ثم تجري المخالفة فيما بعد . وقد علم من قوله (من خلاف) أنه لا يقطع من المحارب إلا يد واحدة أو رجل واحدة ولا يقطع يداه أو رجلاه ؛ لأنه لو كان كذلك لم يتصور معنى لكون القطع من خلاف . فهذا التركيب من بديع الإيجاز . والظاهر أن كون القطع من خلاف تيسير ورحمة لأن ذلك أمكن لحركة بقية الجهد بعد البرء وذلك بأن يتوكأ باليد الباقية على عود بجهة الرجل المقطوعة .

قال علماؤنا : تقطع يده لأجل أخذ المال ورجله للإخافة ؛ لأن اليد هي العضو الذي به الأخذ والرجل هي العضو الذي به الإخافة أي المشي وراء الناس والتعرض لهم . والنفي من الأرض : الإبعاد من المكان الذي هو وطنه لأن النفي معناه عدم الوجود . والمراد الإبعاد لأنه إبعاد عن القوم الذين حاربوهم . يقال : نفوا فلانا أي أخرجوه من بينهم وهو الخلع وقال النابغة : .

" ليهنئ لكم أن قد نفيتم بيوتنا أي أقصيتمونا عن دياركم . ولا يعرف في كلام العرب معنى للنفي غير هذا . وقال أبو حنيفة وبعض العلماء : النفي هو السجن . وحملهم على هذا التأويل البعيد التفادي من دفع أضرار المحارب عن قوم كان فيهم بتسليط ضره على قوم آخرين . وهو نظر يحمل على التأويل ولكن قد بين العلماء أن النفي يحصل به دفع الضرر لأن العرب كانوا إذا أخرج أحد من وطنه ذل وخضت شوكته قال امرؤ القيس : .

" به الذئب يعوي كالخليع المعيل وذلك حال غير مختص بالعرب فإن للمرء في بلده وقوعه من الإقدام ما ليس له في غير بلده .

على أن من العلماء من قال : ينفون إلى بلد بعيد منحاز إلى جهة بحيث يكون فيه كالمحصور . قال أبو الزناد : كان النفي قديما إلى " دهلك " وإلى " باضع " وهما جزيرتان في بحر اليمن .

وقد دلت الآية على أمرين : أحدهما التخيير في جزاء المحاربين ؛ لأن أصل (أو) الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء في الوقوع ويقتضي ذلك في باب الأمر ونحوه التخيير نحو (فدية من صيام أو صدقة أو نسك) . وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من العلماء منهم مالك بن أنس وسعيد بن المسيب وعطاء ومجاهد والنخعي وأبو حنيفة والمروني عن مالك أن هذا التخيير

لأجل الحراية فإن اأأرأ في مءة أراأأه أأأمة أاأأة أوأأ الأأأ بأأء العأوبة كأأأل أأل ءون أأأأر وهو مءرك واضأ . أم أأأأأ للإمام بعء ذلك أن يأأأ في العأوبة بما أأارب أأرم المأارب وكأأرة مقامه في فساءه . وذهب أأاعة إلى أن (أو) في الآأة للأقسأم لا للأأأأر وأن المذكورات مراتب للعأوبات بأأب ما أأأأه المأارب : فمن أأل وأأأ المال أأل وصلب ومن لم أأأل ولا أأأ مالا عزز ومن أأاف الطأأق نفأ ومن أأأ المال فقط قطع وهو قول ابن عباس وقأاة والأأن والسءأ والشافأ . وأأرب ألافهم من الأأارب . والأمر الأأأ أن هءه العأوبات هأ لأجل الحراية ولأأ لأل أأوق الأأرا من الناس كأا ءل على ذلك قوله بعء (إلا الذأأ أابوا من أأل أن أأأروا علىهم) الآأة وهو أأأ . ولذلأ فلو أسقط المأأأى علىهم أأوقهم لم أأسقط عن المأارب عأوبة الحراية .